

Distr.: General
13 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠٠٩

أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠٠٩ في قرارات الجمعية العامة ٢٦/٦٣ و ٢٧/٦٣ و ٢٨/٦٣ المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢ - وفي القرار ٢٦/٦٣، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي^(١)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وما يليها. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٥ (A/63/35).



منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني في أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة العصيبة من المحنة الإنسانية والأزمة المالية، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. ودعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها مهامها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بجميع التسهيلات اللازمة في ذلك الصدد.

٣ - وفي القرار ٢٧/٦٣ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وتحت إرشادها، بما في ذلك بوجه خاص رصد التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني، وزيادة تطوير وتوسيع نطاق مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وتوفير برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعاليات ثقافية، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وفي القرار ٢٨/٦٣، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠، وبينت عدداً من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - واستعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٩ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة

في الميدان، فضلا عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانيا - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - طغى الغزو العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة على مجريات الأمور خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩. ونتيجة للقصف الإسرائيلي المتواصل لأكثر من ثلاثة أسابيع والمهجوم البري الإسرائيلي، قتل أكثر من ٣٠٠ فلسطيني وجرح أكثر من ٣٠٠. وكان أغلبية الضحايا من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. وكان من بين الضحايا أيضا موظفون تابعون للأمم المتحدة وأفراد من العاملين بالخدمات الطبية والإنسانية. وبالإضافة إلى ما تسبب فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي من خسائر في أرواح الأبرياء، فقد ألحق أيضا دمارا هائلا وأضرارا فادحة بمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وهياكلهم الأساسية، شملت نحو ٢١ ٠٠٠ منزل، وآلاف المحلات التجارية، والهياكل الأساسية في مجالات الطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والمرافق الطبية والتعليمية والزراعية. وهناك أكثر من ٥٠ من المرافق التابعة للأمم المتحدة التي دمرت أو أصيبت بأضرار من جراء القصف الإسرائيلي. ولقد جاء هذا الهجوم الإسرائيلي غير المسبوق في أعقاب حصار إسرائيلي خانق لقطاع غزة دام عدة شهور، وتم خلاله إغلاق جميع معابر الحدود، ولم يسمح خلاله إلا بعبور أقل القليل من المعونة الإنسانية إلى داخل القطاع، مما تسبب في حدوث نقص حاد في جميع الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الأغذية، والأدوية، والوقود، وأدى إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر والبطالة والجوع والمرض. وعللت إسرائيل عملياتها العسكرية واستمرار إغلاق المعابر بحاجتها إلى ضمان أمنها ووقف إطلاق الصواريخ على يد المتشددين الفلسطينيين. وأدانت اللجنة عمليات إسرائيل العسكرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. ونددت أيضا بهجمات الصواريخ على إسرائيل ودعت إلى وقف هذه الأنشطة التي تقوم بها جماعات فلسطينية مسلحة. وتدين اللجنة بقوة قتل المدنيين الأبرياء على يد أي من الجانبين.

٧ - وقام مجلس الأمن والجمعية العامة على الفور بالتعامل مع الطرفين والمجتمع الدولي بغرض وقف الأنشطة العسكرية والعنف والعمل صوب حل طويل الأجل للتراع. وفي هذا الصدد، اتخذ المجلس في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، القرار دإط - ١٨/١٠. وقد أدى التراع في قطاع غزة إلى تعطيل خطير للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن تسوية دائمة للتراع وهي المفاوضات التي شرع فيها من جديد في أواخر عام ٢٠٠٧ أعقاب مؤتمر أنابوليس.

٨ - وأكدت اللجنة أن إسرائيل تشن عدوانا عسكريا على قطاع غزة منتهكة بذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة، ودون أي اعتبار لحياة السكان المدنيين الفلسطينيين وأمنهم ورفاههم وهم الذين قاسوا بالفعل من الاحتلال الذي دام لأكثر من ٤٠ عاما. وذكرت اللجنة إسرائيل بأن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تلزم السلطة القائمة بالاحتلال بحماية السكان المدنيين الذين يرزحون تحت الاحتلال، وذلك بسبل تشمل توفير الخدمات الأساسية مثل الغذاء والدواء. ويعد إغلاق إسرائيل المطول للمعابر الحدودية انتهاكا واضحا للاتفاقية بما أدى إليه من عرقلة حرية حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك حرية وصول المعونة الإنسانية وموظفي المعونة الإنسانية، وبما أدى إليه من خنق أي حياة اقتصادية عادية. وفي هذا الصدد، فإنه من الجلي أن قطاع غزة يظل يشكل جزءا من أرض محتلة بحكم أن إسرائيل تتحكم بالكامل في حدوده ومجاله الجوي ومياهه البحرية وفي كل جانب من جوانب الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين.

٩ - وأكدت اللجنة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين أنه على الرغم من استئناف العملية السياسية وتكثيف المشاركة الدولية خلال عام ٢٠٠٨، لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مدعاة للقلق الشديد. فعلى مدار السنة، واصل الجيش الإسرائيلي القيام بعمليات عسكرية في المراكز المأهولة بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مما تسبب في مقتل وإصابة العديد من المدنيين الفلسطينيين. واشتملت الإجراءات الإسرائيلية على عمليات القتل خارج نطاق القضاء وهدم المنازل والاعتقال. كما أن حكومة إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتزاماتها بموجب خريطة الطريق، واصلت بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع فيها، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. واستمر أيضا البناء غير المشروع لجدار الفصل على الأرض الفلسطينية بما يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273 و Corr. 1). وتجاوز عدد نقاط التفتيش في أنحاء الضفة الغربية ٦٠٠، مما يقيد بشدة حركة السكان والبضائع ويعزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي، ويخنق النشاط الاقتصادي الفلسطيني ويفاقم المشاق اليومية التي يتعرض لها السكان الفلسطينيون.

١٠ - وتكرر اللجنة التأكيد على أنه ما لم يتحقق تحسن حقيقي في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن المفاوضات سيكون مآلها الفشل بالنظر إلى الرابطة الجلية بين الأمرين ولأن كل منهما يعزز الآخر، وتذكر اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. ومن شأن مواصلة السياسات غير المشروعة المتمثلة في خلق حقائق على الأرض أن يشكل تهديدا خطيرا لاحتمالات التوصل عن طريق التفاوض إلى حل عادل وسلمي للتراع. وعلاوة على ذلك، فإن هذه السياسات من شأنها أن تستبعد

أي إمكانية لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية وتحول بالفعل دون التوصل إلى حل يقوم على أساس إنشاء دولتين.

١١ - وتعارض اللجنة بقوة بناء وتوسيع المستوطنات بصورة غير مشروعة، وكذلك عملية بناء الجدار غير القانونية، في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وترى أن هذه الأنشطة تتعارض مع المفاوضات بشأن إيجاد تسوية دائمة. وترى اللجنة أيضا أنه يجب على إسرائيل أن تقوم فوراً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء الوزارة والمجلس التشريعي الفلسطيني المسجونون. وتؤكد اللجنة أيضا على ضرورة أن تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها على الشعب الفلسطيني في انتهاك مباشر للقانون الدولي.

١٢ - ويتمثل موقف اللجنة في أن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية يجب إنهاءه دون شروط، مما يسمح للشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على جميع الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وتؤيد اللجنة بقوة الحل القائم على أساس وجود دولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). واللجنة على اقتناع بأن المشاركة الدولية الجادة والمتواصلة هي وحدها الكفيلة بتحقيق تسوية سلمية وتفاوضية لجميع القضايا المعلقة ووقف الدعم المتزايد للقوى المتشددة التي تروج للعنف ولتُنهج أحادية الجانب لإنهاء النزاع الذي لا يوجد له حل عسكري. وعلاوة على ذلك، فإن أية عملية دبلوماسية تحتاج إلى الدعم باتخاذ خطوات عاجلة ومجدية على الأرض.

١٣ - واللجنة لا يزال يساورها القلق إزاء الانقسامات الداخلية الفلسطينية التي تحول دون تحقيق الوحدة الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وتعرب اللجنة عن دعمها لكل الجهود التي تبذلها بلدان عربية وبلدان أخرى، علاوة على المبادرات التي يقدمها الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، بهدف تعزيز المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهما أمران أساسيان لإحراز تقدم صوب تحقيق تسوية دائمة لقضية فلسطين. ومما له أهميته الغالبة أن تضع الفصائل الفلسطينية المختلفة المصالح الوطنية وتطلعات الشعب الفلسطيني قبل أية اهتمامات حزبية.

١٤ - ويساور اللجنة بالغ القلق إزاء حجم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة نتيجة للغزو الإسرائيلي. ولا بد من إصلاح الخدمات الأساسية فوراً، وأن يسمح لوكالات المعونة،

بما فيها الأمم المتحدة، بالوصول الآمن دون أية عوائق إلى قطاع غزة. ومن الضروري البدء فوراً، دونما تأخير، في عملية إنعاش وإعمار آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية المدنية الحيوية التي لحقها الدمار والضرر. ولا بد من إنهاء عزلة قطاع غزة عن بقية الأرض الفلسطينية وعن المجتمع الدولي وذلك من خلال فتح المعابر واتخاذ تدابير ملموسة لاستعادة النشاط الاقتصادي العادي. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتهيئة الظروف الضرورية، بما في ذلك التعويضات اللازمة لإعمار الهياكل الأساسية المدنية التي دمرت أثناء الحرب. وعلى المجتمع الدولي، بما له من تاريخ طويل من تقديم الدعم المتواصل للسلطة الفلسطينية، أن يساهم في إعمار قطاع غزة وأن يواصل مشاريع التنمية في الضفة الغربية. وتؤكد اللجنة، في هذا الصدد، ما تتسم به مساعدة المانحين الدوليين من أهمية حاسمة لتشغيل المؤسسات الفلسطينية في وقت الأزمة الراهنة. وهي تحث مجتمع المانحين الدوليين على مواصلة تقديم المساعدة والتصدي على نحو عاجل للحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة.

١٥ - وتؤكد اللجنة من جديد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور فعال وتيسيري في هذه الجهود وأن تحافظ على مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين، حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. وستواصل اللجنة، كما طلبت الجمعية العامة، إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على إجراء تحليل ومناقشة لهذه المسائل بطريقة بناءة.

ثالثاً - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٩

١٦ - ترى اللجنة أن عملها وبرنامج الأنشطة المكلفة به شعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاماً عظيماً من الأمم المتحدة وأعضائها في البحث عن حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة العمل من أجل زيادة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وسيظل عملها منصفاً خلال عام ٢٠٠٩ على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية أعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، والحق في العودة، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٧ - وكما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وللعملية السياسية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. وتعتزم اللجنة المساهمة في تقييم

الحالة في قطاع غزة في أعقاب النزاع والأزمة، بما في ذلك حالات الطوارئ الإنسانية والاقتصادية. وعلى نحو أكثر تحديداً، ستركز اللجنة على المسائل المتصلة بتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وتنشيط الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني، والحث على توسيع نطاق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وستعمل على توجيه الانتباه إلى محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وهم الشريحة الأضعف داخل المجتمع الفلسطيني، الذين يقاسون من جراء الاحتلال والنزاع في قطاع غزة. وسوف تسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال في إنهاء سياساتها وممارساتها غير المشروعة، وبخاصة النشاط الاستيطاني وتشديد الجدار وشتى تدابير العقاب الجماعي. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط مشاركة دولية فعالة، بما في ذلك عن طريق اللجنة الرباعية، والشركاء الإقليميين، والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط.

١٨ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨/٦٣، إلى الإدارة، في جملة أمور، مواصلة إصدار وتحديث المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين، بما في ذلك المواد المتعلقة بالتطورات الأخيرة ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

١٩ - وستواصل اللجنة سعيها لتشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي ستتخذها اللجنة

٢٠ - ستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وستواصل اللجنة أيضاً رصد الحالة على الأرض وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات العاجلة التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

٢١ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة، حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وتعتبر اللجنة هذا النشاط

جانبا مهما من جوانب عملها تعزيزا للدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٢٢ - كما ستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة المسؤولين الفلسطينيين وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية إلى عقد اجتماعات مع أعضاء ومراقبي اللجنة والأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

٢٣ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات تحقيق تفهم أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٤ - ترى اللجنة أن برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية يساهم في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور على ضرورة تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للتراع وحشد المساعدة التي تهم الحاجة إليها للشعب الفلسطيني. وينبغي أن تتناول الاجتماعات أيضا السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد الطرفين على حل التراع بصورة عادلة وشاملة، وأن تزيد من الوعي على الصعيد الدولي بالسبب الرئيسي للصراع، ألا وهو احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وستسلط هذه المناسبات الضوء على أهم القضايا، كضرورة إنهاء العنف، وحماية السكان المدنيين، ووقف الأنشطة الاستيطانية، ووقف تشييد الجدار، وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني.

٢٥ - وتعزم اللجنة أن تتطرق في برنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٩ لقضايا من قبيل ضرورة التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما فيها مخنة النساء والأطفال الفلسطينيين، مع التركيز بوجه خاص على الحاجة الملحة لدعم عملية الإنعاش، وإعادة البناء والإعمار في قطاع غزة؛ والمسؤولية الدولية الجماعية عن حماية الشعب الفلسطيني وضرورة دعم القانون الإنساني الدولي؛ والمسؤوليات التي يتحملها صناع القرار السياسي والعسكري الإسرائيليون إزاء ما يتخذونه من إجراءات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما ستسلط اللجنة الضوء على الآثار السلبية للسياسة الاستيطانية غير المشروعة وبناء الجدار فيما يتعلق بتحقيق حل على أساس وجود دولتين. وستعمل اللجنة على مواصلة

الحوار السياسي بين الأطراف بهدف التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين. وستشدد على أهمية تحقيق تحسن ملموس في الحالة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وعلى الحاجة الملحة إلى استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، في جميع الجوانب المتعلقة بقضية فلسطين.

٢٦ - وفي عام ٢٠٠٩، ستبذل اللجنة قصارى جهدها، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة، والمنظمات، والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينيها، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة. وتعرب اللجنة عن أسى تقديرها لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات، وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها لإيجاد حل عادل للتراع وزيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا للشرعية الدولية. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتمت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة مساهمتها في الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها.

٢٧ - وتعزم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية في عام ٢٠٠٩:

- حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، القاهرة، شباط/فبراير ٢٠٠٩؛
- اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي- الفلسطيني، نيقوسيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وسيتبع الاجتماع مشاورات يجريها وفد اللجنة مع منظمات المجتمع المدني؛
- اجتماع الأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ بشأن قضية فلسطين. وسيتبع الاجتماع مناسبة ينظمها المجتمع المدني تضامنا مع الشعب الفلسطيني؛
- مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام بين إسرائيل وفلسطين.

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٢٨ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠٠٩، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وسيدعى ممثلو هذه المنظمات والمجموعات لتقديم دعمهم وللمشاركة في برنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٢٩ - تشيد اللجنة بمنظمات المجتمع المدني لجهودها المبذولة دعماً للشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال جهود الدعوة وحشد الرأي العام، فضلاً عما اتخذته من مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتحسين أحواله المعيشية. وترحب اللجنة بالمبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على مواءمة جهود الدعوة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالالتزامات القانونية للحكومات، بما في ذلك البرلمانات، إزاء قضية فلسطين. وتؤيد اللجنة أيضاً جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وترى اللجنة أن مما له أهمية خاصة هو بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام بين الشعبين.

٣٠ - وتعترم اللجنة مواصلة توجيه الدعوات إلى منظمات المجتمع المدني للمشاركة في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تنظم برعايتها. ومن شأن مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في هذه الاجتماعات والمؤتمرات أن تتيح فرصة فريدة لتعزيز تبادل الآراء والأفكار، وإعداد وتعزيز المبادرات من جانب جميع فئات المجتمع الدولي من أجل الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتعتقد اللجنة أن الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم برعايتها من شأنها أن تعزز الحوار داخل المجتمع المدني الإسرائيلي - الفلسطيني وأن تتيح منبرا فريدا للتعاون بين الجانبين.

٣١ - وستظل اللجنة على اتصال بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بقضية فلسطين وستعزز هذا الاتصال، بالإضافة إلى الاتصال القائم مع عدد كبير منفرادي منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. وسيساهم عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني في زيادة تحسين برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٣٢ - وترى اللجنة أن من المهم مواصلة تبادل المعلومات مع منظمات المجتمع المدني حول الأنشطة الحالية والمقررة لكل منها. وتطلب اللجنة إلى الشعبة الحصول على معلومات وتقديم تقارير دورية عن مبادرات المجتمع المدني لتحسين التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضاً إلى الشعبة مواصلة العمل على تطوير موقعها على شبكة الإنترنت الذي يتناول أنشطة منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين (www.un.org/Depts/dpa/ngo) مع استكمالها بانتظام بوصفه أداة لتبادل المعلومات والاتصال بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٩، سوف تستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني في الأنشطة التالية:

- (أ) القيام، متى اقتضى الأمر ذلك وتيسّر، بتنظيم اجتماعات تعقدها منظمات المجتمع المدني بالاقتران مع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تُعقد برعاية اللجنة؛
- (ب) مشاركة ممثلي اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من الفعاليات العالمية التي تنظمها منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين؛
- (ج) عقد اجتماعات دورية للتشاور مع مختلف منظمات المجتمع المدني بغية إطلاعها على أنشطة اللجنة وتشجيع تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها، ومع اللجنة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والحصول على آرائها بشأن عمل الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص؛
- (د) تقديم المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لتيسير مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد برعاية اللجنة أو بدعم منها.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣٤ - تعتقد اللجنة أن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تؤدي دوراً هاماً في بلورة الرأي العام وصياغة المبادئ التوجيهية بشأن السياسات وترسيخ الشرعية الدولية دعماً للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. ومن رأي اللجنة أن ما يتمتع به المشرعون ومنظماتهم من خبرة ونفوذ سياسي قد يساعد على توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي على الجهود الرامية إلى حل الصراع. وتؤكد اللجنة من جديد استمرار أهمية توثيق التعاون مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية بغرض التشجيع على مناقشة الوسائل الكفيلة بدعم السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل لقضية فلسطين داخل البرلمانات المعنية والمجتمع بجميع شرائحه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة

لإشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تُنظم برعايتها. ومن شأن المشاورات التي تجري بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية، لا سيّما الاتحاد البرلماني الدولي، أن تؤدي إلى تحسين التعاون بين الجانبين. وستبذل اللجنة أيضا جهودا لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في الفعاليات التي تنظم تحت رعايتها. وستكرس اللجنة الاجتماع الدولي المقرر عقده في نيقوسيا لتناول دور البرلمانيين الأوروبيين والعرب وغيرهم من البرلمانيين، علاوة على دور البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية، في دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

هاء - برنامج المنشورات

٣٥ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة مصدر هام من مصادر المعلومات ونشاط هام للدعوة يساهم في رفع درجة الوعي الدولي بشئى جوانب قضية فلسطين، ومشاركة الأمم المتحدة في القضية، وعمل اللجنة، وولايتها وأهدافها. وينبغي للشعبة أن تواصل رصد التطورات المتصلة بقضية فلسطين. كما ينبغي أن تواصل إصدار المنشورات التالية:

- نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛
- استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- استعراض شهري للأحداث المتصلة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني؛
- تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين؛
- تقارير الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعقودة برعاية اللجنة؛
- نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
- موجز يصدر كل شهرين يتضمن معلومات عن أنشطة المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، تحت عنوان (NGO Action News)، ويتاح على صفحة المجتمع المدني في الموقع الشبكي لقضية فلسطين.

٣٦ - وترى اللجنة أنه ينبغي للشعبة، بالتشاور مع المكتب، مواصلة استعراض المنشورات القائمة وتقديم مقترحات بشأن المنشورات التي تتطلب استكمالاً.

واو - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٣٧ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين الاستمرار في عملها المتعلق بمواصلة تطوير الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين وتوسيع نطاقه وإدارته، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL). وتعزز الشعبة الانتهاء من الأعمال المتعلقة ببوابة "قضية فلسطين" على الشبكة الإلكترونية، التي صممت بالتشاور مع المكتب وتحت إشرافه. وستواصل الشعبة العمل على أن تكون مجموعة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين من وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة شاملة ومستكملة، وأن تكون طرائق الوصول إليها وعرضها ميسرين للاستعمال. وتطلب اللجنة إلى الشعبة تقديم تقارير دورية إلى المكتب عن حالة العمل المنجز في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وعن التقدم المحرز في تطويره.

زاي - الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٣٨ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢، بء، تحتفل اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومن المتوقع عقد اجتماعات خاصة احتفالا بذلك اليوم في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، وأماكن أخرى وفقا للممارسة المتبعة. وسينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية بمقر الأمم المتحدة بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

حاء - البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية

٣٩ - ترى اللجنة أنه ينبغي للشعبة أن تواصل في عام ٢٠٠٩ البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية بالنظر إلى أهميته وفائدته بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وترى اللجنة أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لتحقيق التوازن بين الجنسين لدى اختيار المرشحين لهذا البرنامج السنوي.

طاء - مواصلة الاستعراض والتقييم

٤٠ - ستواصل اللجنة استعراض وتقييم برنامج عملها في ضوء الحالة على أرض الواقع وما تشهده العملية السياسية من مستجدات، وستجري ما يلزم من تعديلات.